ترجمات

الهند تُصعّد تحرّكها الدبلوماسي في الأمم المتحدة لتبرير عمل عسكري ضد باكستان بعد هجوم دموي في كشمير*

بقلم: أنيشا دوتا

ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

تحرير: د. عمار عباس الشاهين/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

9 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أسفر الهجوم الإرهابي الذي وقع في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية عن مقتل 26 سائحًا وكشف عن استمرار التهديدات المسلحة في المنطقة حيث أظهر وجود ثغرات خطيرة في الأمن والاستخبارات الهندية، وفي ظل تصاعد الدعوات داخل الهند للرد عسكريًا على باكستان التي تتهمها نيودلهي بدعم المسلحين الضالعين في الهجوم عادت حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى تبني خطاب الانتقام عبر الحدود، ومع ذلك وبعد أكثر من أسبوع على الهجوم في باهالجام لم تُقدم الهند على أي تحرك عسكري كبير، وقد علّقت مشاركتها في "معاهدة مياه السند" كما طردت كل من الهند وباكستان دبلوماسيي وعسكريي الطرف الآخر.

التحدي الدبلوماسي الرئيسي الذي تواجهه الهند يتمثل في كسب الشرعية القانونية الدولية لأي إجراء قد تتخذه، ويستلزم ذلك إثبات مسؤولية باكستان المباشرة عن رعاية الهجوم وأعمال إرهابية مماثلة كما فعلت نيودلهي في مناسبات سابقة، غير أن الهند لم تقدّم علنًا أي أدلة حتى الآن فيما دعت باكستان إلى فتح تحقيق مستقل، وكانت وسائل إعلام هندية قد اتهمت في البداية جماعة تُدعى "جبهة المقاومة" (TRF) التي تقول السلطات الهندية إنها واجهة لجماعة "لشكر طيبة" المتمركزة في باكستان، إلا أن "جبهة المقاومة" نفت لاحقًا مسؤوليتها عن الهجوم.

ومنذ وقوع الهجوم أطلقت الهند حملة دبلوماسية مكثفة تهدف إلى بناء ملف قوي يؤسس للشرعية الدولية لأي ضربة عسكرية محتملة، وبحسب مصادر متعددة من داخل المؤسسة الدبلوماسية والأمنية الهندية، تعدّ الحكومة حاليًا ملفًا يحتوي على أدلة تربط المسلحين المتهمين بتنفيذ هجوم باهالجام بأجهزة الاستخبارات الباكستانية.

وكانت الهند قد تبنّت نهجًا مشابهًا بعد تفجير انتحاري وقع في عام 2019 في بلدة بولواما في كشمير وأسفر عن مقتل 40 من قوات الأمن الهندية، آنذاك وزعت نيودلهي ملفًا من الأدلة على شركائها الدوليين وردّت بتنفيذ ضربة جوية عبر الحدود داخل باكستان تبعها توتر عسكري، في ذلك السياق قدمت الهند أدلة إلى الأمم المتحدة تُظهر دعم باكستان لجماعات إرهابية مثل "جيش محمد" التي أعلنت مسؤوليتها عن هجوم بولواما، وركّزت الهند على كسب تأييد القوى العالمية في الوقت الذي تصدّت فيه لمحاولات باكستان لإدانة الضربة الهندية.

أما هذه المرة فالهند تواجه عقبات دبلوماسية، فقد تمكّنت باكستان بصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي وبدعم من الصين من عرقلة محاولة هندية لتضمين اسم "جبهة المقاومة" في بيان المجلس الذي أدان هجوم باهالجام، ورغم أن البيان النهائي طالب بالمحاسبة وأدان "العمل الإرهابي المشين"، إلا أنه لم يُسمِّ الجهة المنفذة ولم يُشر صراحة إلى السيادة الهندية ما اعتُبر مكسبًا دبلوماسيًا لإسلام آباد.

في المقابل تُكثّف الهند اتصالاتها مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن سواء الدائمة أو غير الدائمة بهدف كسب تأييدها أو على الأقل ضمان حيادها إذا قررت نيودلهي تفعيل المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تُجيز الدفاع عن النفس في حالة التعرض لهجوم مسلح، وقال أجاي ساهني المدير التنفيذي لمعهد إدارة الصراعات في نيودلهي،

---

* Anisha Dutta, India Makes Diplomatic Push for Military Action Against Pakistan At the United Nations, New Delhi seeks to build a case for self-defense after a deadly terrorist attack in Kashmir, FOREIGN POLICY, May 2, 2025

إن الهند ستقدم أدلة جنائية وشهادات تربط باكستان بهجوم باهالجام لكن "مهما كانت الأدلة قوية فإن الصين لن تدعم أي إجراء قد يضر بباكستان"،

وذلك بسبب اعتبارات جيوسياسية وقدرتها على استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. وعلى المستوى الدبلوماسي أجرى وزير الخارجية الهندي إس. جايشانكار اتصالات مباشرة مع نظرائه في الجزائر واليونان وغيانا وبنما وسيراليون وسلوفينيا والصومال، وجميعها دول تشغل حاليًا مقاعد في مجلس الأمن، وقد سبقت هذه الاتصالات حملة دبلوماسية واسعة أطلعت فيها الهند عشرات السفراء الأجانب في نيودلهي على ما وصفته بتورط باكستان في الهجوم الأخير.

وفي منشور له على منصة "إكس" أشار جايشانكار إلى تلقيه اتصالًا من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قائلاً "أُقدّر إدانته الواضحة للهجوم الإرهابي في باهالجام، اتفقنا على أهمية المحاسبة، الهند مصمّمة على تقديم منفّذي ومخطّطي وداعمي هذا الهجوم إلى العدالة". كما صعّدت الهند من ضغطها على باكستان داخل الأمم المتحدة ففي منتدى أممي حديث اتهمت نائبة المندوب الدائم الهندي يوجنا باتيل باكستان بـ"تغذية الإرهاب العالمي" واستشهدت بمقابلة حديثة أجرتها قناة سكاي نيوز مع وزير الدفاع الباكستاني ألمح فيها إلى تاريخ بلاده في دعم الجماعات المسلحة.وقالت باتيل "العالم كله سمع وزير الدفاع الباكستاني خواجة آصف وهو يعترف ويفصح عن دعم باكستان في الماضي لتدريب وتمويل الجماعات الإرهابية"، وذلك في معرض كلمتها في المنتدى.

كما استشهدت وسائل إعلام هندية بخطاب مثير للجدل ألقاه قائد الجيش الباكستاني عاصم منير وصف فيه كشمير بأنها "الوريد الوداجي" لبلاده وذلك قبل أيام قليلة من هجوم باهالجام معتبرةً أن الخطاب قد يكون على صلة بالهجوم، ويؤكد المسؤولون الهنود تمسّك بلادهم بالقانون الدولي لكن التحدي الأساسي يبقى في تأمين الشرعية لأي ضربة عسكرية، وهو ما يتطلب تقديم أدلة كافية ومن ثم حشد دعم دولي كافٍ لتبرير مثل هذا التحرك. وقال مسؤول أمني هندي لمجلة "فورين بوليسي"، مستشهدًا بوثيقة رسمية "الهند غالبًا ما تدين التدخلات العسكرية غير المصرح بها من قبل القوى الكبرى"، مضيفًا أن أي ضربة تُنفَّذ داخل الأراضي الباكستانية يجب أن تُبرَّر على أساس الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي. في المقابل تستعد باكستان لتصعيد النزاع عبر القنوات القانونية الدولية، احتجاجًا على ما تعتبره تعليقًا أحادي الجانب من قبل الهند لمعاهدة مياه السند – وهي اتفاقية تاريخية لتقاسم الموارد المائية، أُبرمت بوساطة البنك الدولي، ونجحت في الصمود أمام ثلاث حروب اندلعت بين البلدين.

وإذا مضت الهند قدمًا في تنفيذ ضربة عسكرية ضد باكستان فلن يكون ذلك دون سوابق، ففي عام 2016 نفّذت القوات الهندية عملية توغل محدودة عبر "خط السيطرة" – وهو خط التماس المتنازع عليه في كشمير – ردًا على هجوم استهدف وحدة عسكرية في أوري مدعية أنها أوقعت خسائر جسيمة في صفوف المسلحين، وفي عام 2019 شنّت الطائرات الحربية الهندية غارة جوية على منطقة خيبر بختونخوا داخل الأراضي الباكستانية عقب هجوم بولواما،

ما أدّى إلى اندلاع مواجهة جوية محدودة بين الطرفين. وعلى الرغم من الغموض الذي أحاط بالجدوى العسكرية لتلك العمليات، فقد لاقت استحسانًا سياسيًا واسعًا داخل الهند، وأسهمت في تعزيز شعبية حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي.

في أعقاب هجوم باهالجام دعا الباحث الأمني أجاي ساهني إلى اعتماد نهج استراتيجي طويل الأمد وشامل يجمع بين أدوات الحرب السيبرانية والضغط الاقتصادي والوسائل الدبلوماسية والإجراءات الاستخباراتية السرية من أجل ردع باكستان، واعتبر أن "السماح لعدد محدود من المسلحين بفرض تأثير كبير على دوائر صناعة القرار يُعدّ إخفاقًا استراتيجيًا"، محذرًا من الوقوع في فخ الردود الانفعالية التي تُغذّيها دوافع سياسية داخلية.

ويعتمد نجاح الهند في تأمين الغطاء الشرعي لأي تحرك عسكري على مدى قدرتها على إقناع عدد كافٍ من أعضاء الأمم المتحدة بأن الهجوم يُمثّل اعتداءً عابرًا للحدود، وتشير الاتصالات التي أجراها وزير الخارجية الهندي س. جايشانكار مع نظرائه في كل من غيانا واليونان – واللذين عبّرا عن دعمهما لحق الهند في السعي إلى العدالة – إلى وجود تقدم دبلوماسي محدود، إلا أن موقف الصين الداعم لباكستان إلى جانب عضوية باكستان الحالية في مجلس الأمن الدولي حتى عام 2026، يُقلّص من احتمالات حصول الهند على تأييد أممي صريح. وعلى المدى القريب ستكون الأنظار موجّهة نحو مواقف القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي لم تعيّن سفراء لها في نيودلهي أو إسلام آباد منذ ولاية الرئيس دونالد ترامب، وتجدر الإشارة إلى أن غياب القوات الأميركية عن أفغانستان منذ عام 2021 قد قلّل من المخاوف الأميركية بشأن تبعات أي تصعيد محتمل في المنطقة.

وفي هذا السياق أجرى وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو اتصالات مع مسؤولين في الهند وباكستان، وخلال مكالمته مع جايشانكار أعرب عن "حزنه العميق لسقوط ضحايا في الهجوم الإرهابي المروّع الذي وقع في باهالجام" وجدّد التزام واشنطن بالتعاون مع نيودلهي في مجال مكافحة الإرهاب، وبحسب وزارة الخارجية الأميركية حثّ روبيو الهند على الانخراط في حوار مع باكستان لتخفيف التوترات.

وفي اتصال منفصل مع رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف شدّد روبيو على "ضرورة إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في 22 نيسان في باهالجام"، كما دعا إلى تعاون باكستان الكامل في التحقيقات الجارية وأكد الجانبان، بحسب بيان الخارجية الأميركية التزامهما المشترك بمحاسبة الجهات الضالعة في الإرهاب. وفي اليوم التالي أوضح نائب الرئيس الأميركي جي. دي. فانس موقف بلاده،

مشيرًا في مقابلة مع شبكة "فوكس نيوز" إلى أن الولايات المتحدة "لن تعارض ردًا هنديًا، ما دام لا يؤدي إلى اندلاع نزاع إقليمي أوسع نطاقًا".

ومن المرجّح أن تلجأ الهند كما في حالة هجمات مومباي عام 2008 – التي أسفرت عن مقتل 166 شخصًا ونُسبت إلى جماعة "لشكر طيبة" – إلى طلب الدعم الاستخباراتي من الولايات المتحدة، التي ساهم مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) آنذاك في جهود التحقيق.

ومع تصاعد الضغوط الداخلية على حكومتي البلدين وكون الهند وباكستان قوتين نوويتين، تبقى احتمالات التصعيد السريع مرتفعة للغاية، رغم تزايد الدعوات الدولية إلى ضبط النفس وتفادي الانزلاق نحو مواجهة عسكرية، ومع ذلك تواصل نيودلهي إرسال رسالة واضحة إن هجوم باهالجام لن يمرّ دون رد.